القسم الخامس

obeikan.com

obeikan.com

التعريف الفقهي للقانون أنه مجموعة ضوابط وتعليمات تنظِّم نشاط الأفراد وعلاقاتهم داخل الجماعة والمجتمع ، وتكفل لهم الحريات والحقوق ، وتحدِّد واجباتهم بشكل يضمن تفادي وقوع الضرر أو العنف غير المبرر.

ويستكمل التعريف أصل الضوابط القانونية بأنها تشتق وتستند إلى أصول الأعراف والتقاليد الاجتماعية المحلية والمتوارثة مما ينسجم إيجابيًا مع روح العصر والرسالة الإنسانية.

لكن الدرس القانوني الذي يتعلمه طلبة الحقوق يبقى غريبًا عن ذهنية الفرد والمجتمع العربي الذي ما فتئ يعاني من حالة اغتراب قانوني وسياسي في ظل الدولة. وينظر للقانون والنظام وآلياته العسكرية والمدنية باعتبارها أجهزة تسلطية قمعية تعمل على استلابه حريته وحقوقه وتشاركه ريع إنتاجه وجهده الفردي. وهي نظرة موروثة من ممارسات العهد العثماني في جباية ممتلكات الأهالي وسوق رجالهم للحروب.

بعبارة أخرى إن آليات الدولة وممارساتها أدنى إلى آليات وممارسات قوات الاحتلال. يضاف له طبيعة مجتمعات الشرق الأوسط التي لم تعرف القانون المحلي والحكم المحلي قبل القرن العشرين تقريبًا. وما زالت تركن لمنظومة القبيلة والعشيرة والطائفة الدينية أكثر من الساسة الجُدد وسياساتهم الأجنبية.

القوانين المدنية الحديثة وقعت على مجتمعات الشرق الأوسط ، مثل الدين المقدس ، نصًا قهريًا خارجيًا جاهزًا ، وما على الأفراد غير الطاعة والخضوع الأعمى أو الجحيم.

لا جرم أن الدولة والقانون وتنظيماتها الحديثة دخلت مع الاحتلال الغربي في الحرب العالمية الأولى ، وقامت سلطات الاحتلال البريطاني والفرنسي بمساعدة

عدد من المستشارين وخبراء الإدارة والقانون بتأسيس الأجهزة الإدارية والتعليمات القانونية المنظمة لها. فالقانون العراقي في أول العشرينيات وضعه محامي بريطاني من أصل يهودي، وهو ما تكرر عقب الاحتلال الأمريكي بعد قرن منه.

هذا لا يعني غياب فقهاء القانون المحليين فحسب، وإنما يعني، وهو الأخطر والأكثر ضرورة، أن القانون ليس من نِتاج البيئة المحلية وأعرافها وتقاليدها، ولا من انعكاسات عمليات التطور الاجتماعي والاقتصادي الداخلي. القانون في حالنا مثل أي ماكينة أو سيارة يتم استيرادها وتدريب الناس عليها. وبطبيعة الحال يختلف الأمر، لو كان أبناء المجتمع أنفسهم قد فكَّروا وصنعوا الجهاز وأداروه من غير وصاية خارجية.

نظرة الفرد الشرق أوسطي للدولة والقانون وكل ما يتعلق بها، أنها أجنبية محتلة وتخدم المحتل على أساس المصلحة الحقيقية للمجتمع المحلي. علينا أن نقر ونعترف أننا نحمل إرثا سلبيًا جراء الهيمنة الأجنبية على بلادنا ومجتمعاتنا المحلية. وأن الطابع العام لتلك الهيمنة كان العسف والمهانة والاستغلال.

لدينا إرث سيء في الفوقية المقدسة، فوقية الأشخاص والنصوص والمعاملات، مما يذكر بتواريخ ممارسات العبودية والعلاقة بين السيد وبين قطعان العبيد.

وقد عانت الجماهير بشكل مضاعف نتيجة عجزها عن صياغة خطابها ومعاناتها في بيان أو مشروع وثيقة تحدد نقاط الألم والخلل، للمطالبة بمعالجتها وتحويلها إلى مطالبات سياسية. ولم تتوفر للمجتمع العربي الخارج من تبعية العثمانيين الطويلة، نخبة وطنية سياسية مثقفة تكون لسان جراح الجماهير وترجمان آلامها وأشواقها العصرية، بدل الوصاية عليها واستعارة أفكار وأيديولوجيات خارجية الأصول هي الأخرى.

ومن الغرابة بمكان افتقاد كاتب أو سياسي محلي بفكر محلي وأدوات محلية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، بينما جرى مطاردة رجال العشائر وقادة الدين المحليين واعتقالهم وقتلهم بتهمة إثارة الشغب، وهو ما استمرت الحكومات الجديدة ممارسته على غرار سياسات الاحتلال.

وحتى في هذه النقطة، نجد الحكومات المحلية المتعاقبة، بل كل حكومة جديدة حتى اليوم -كما في العراق- تعمد إلى تعيين زعماء جُدد للعشيرة والطائفة والمحلة، وكأنهم جزء من أجهزة الدولة والجيش يتم تغييرها حسب مزاج الحاكم الجديد واضطهاد وتخوين السابقين. وهو ما ورثته الحكومات العربية من الحكومات العثمانية وما قبلها، مما يزيد في هشاشة النظام المجتمعي والمكونات المحلية وأدراها. ويخلق بدوره طبقات من الانتهازية المحلية التي تتنافس لنوال بركة الحكم وأعطياته وسلطاته المجانية لقاء العمالة والتجسس على بيني جلدتهم وسحق المتمردين منهم على ما يدعى بالنظام والقانون.

نحن مجتمع قبلي، وللمجتمع القبلي نظام قبلي متوارث من آلاف السنين، وجزء من النظام القبلي هو مسالة الزعامة التي تمثِّل مؤسسة مصونة معتبرة من قبل الجميع، كما من القبائل الأخرى.

ما حصل أن ظهور السلطة المركزية لم يحترم استقلالية وإرادة المجتمعات القبلية ويصوغ سياساته بما ينسجم مع طبيعة ومصالح المجتمع المحلي، وإنما فرض عليها أنظمته ومصالحه، ولم يترك للمكونات المحلية غير الطاعة والتعاون، أو اتهامها بالتمرد والعصيان.

فالسلطة المركزية ومصالحها وضعت نفسها في محل المقدَّس، الذي لا يترك خيارًا للإنسان غير الطاعة أو الموت، الفردوس أو الجحيم. وهكذا تمَّ مصادرة الجماهير المحلية وحقوقها وحرياتها ومصالحها عبر التاريخ وحتى اليوم.

واليوم أيضًا تستخدم الحكومات الجديدة -في بغداد- تهم العصيان والتمرد ضد

القبائل الرافضة للعملية السياسية أو لها مطالب ومآخذ عليها ، متناسية أن القبائل هي الممثلية الشرعية المباشرة للمجتمع العراقي ، وليس الفئة السياسية ، التي يعمد بعض أفرادها لاتهام القبائل بالعمالة للخارج ، بينما ترفض وتضرب بقسوة من يتهم الحكومة وأحزابها بالعمالة وتنفيذ أجندة الاحتلال الدولي.

تمّ تعديل القانون العراقي خلال القرن الماضي في ضوء القانون المصري وعميده السنهوري ، والقانون المصري يعتمد على القانون الفرنسي (قانون نابليون). ومع ذلك تتردد في الأوساط السياسية والقضائية والديمقراطية بأن (الشعب مصدر السلطات) ، وكأن الشعارات والنصوص الجاهزة تكفي لطمأنة السلطات المحلية أمام الرأي العام الدولي.

obeikan.com

في أصل الدولة

الدولة هي إطار مؤسساتي خدمي لإدارة وتنظيم النشاطات والعلاقات العامة داخل الجماعة المحلية، وبينها وبين الجماعات الأخرى.

وتتضمن المؤسسة العامة جُملة من الدوائر التي يعنى كل منها بنشاط سكاني أو جانب منه ، مثل دائرة الزراعة ودائرة الري ودائرة التسويق ودائرة النقل ودائرة المعاملات الخارجية ودائرة لتسجيل المواليد والوفيات ودائرة للرعاية الصحية ودائرة للرعاية الاجتماعية ودائرة لتعليم الأطفال ومثلها للتعليم المهني وأخرى للتعليم العالي ، إلى آخر ما يتعلق بأمور الزواج والانفصال ودوائر معنية للنظر في الشكاوي والخلافات بين الأفراد والجماعات... مما يشكِّل صورة عامة لمختلف جوانب النشاط السكاني والعلاقات العامة الداخلية والخارجية.

هذه الدوائر تمارس عملها بواسطة أفراد من بين السكان، ممن لهم أهلية وخبرة في مجاله، لتقديم أفضل خدمة للمجتمع. ولغرض التنسيق بين أعمال الدوائر ، تكون هناك أُطر إدارية تنظيمية ومالية للإشراف والرقابة والتوجيه والتطوير.

الدولة بهذا المفهوم تبقى مؤسسة خدمة ، والعامل فيها هو خادم للبلد والمجتمع وهو ابن المجتمع ، وليس سلطة عليهم تستغل موقعها للتسلط أو القمع أو الابتزاز.

الدولة ومفهوم الخدمة العامة والمصلحة العامة مفاهيم تتعلق بالوعي الاجتماعي وتدخل في قواعد الفقه السياسي ، باعتبار أن السياسة هي نظام إدارة العلاقات العامة على الوجه الأمثل.

ويعود ظهور الدولة إلى ما يزيد عن ستة آلاف عام في مدنية سومر ومصر القديمة.

كما أن التشريع القانوني عرف أصوله ووضعت أولى الدساتير في جنوب ووسط وشمال العراق القديم يومذاك ، عندما كانت القوانين تُكتب على أحجار ونصب ضخمة وتوضع في ساحة المدينة الرئيسة ليكون الجميع على بينة من من حقوقهم وواجباتهم في أمور دنياهم وعلاقاتهم.

المؤسف أن الشرق الأوسط عانى قطيعة اجتماعية ثقافية مع تاريخه بفعل عوامل متعددة ، شكَّلت عائقًا في استمرار الإرث الحضاري الإيجابي للسُكان الجُدد ، بدل العودة لنقطة الصفر والبدء من جديد.

وهذه نقطة أخرى من مسؤولية النُخب المثقفة في رأب الصدع. ولو توفرت هكذا نخب لما كنا اليوم نقتات منتجات الآخرين ونعاني الاغتراب داخل بلادنا.

إن تشخيص ظواهر التخلف والمعاناة ، يكشف أيضًا عن حجم القصور المحلي سواء في الوعي المدني أو دور النُخب. وبدل التقدم للأمام خطوة ، لتجاوز المشاكل ، زادت الاتهامات بين المكونات ، واستفحلت الصراعات حول الزعامة ورفض التنازل ووصاية الغير ، مما زاد من حجم الغياب السياسي والثقافي ، ووضع المنطقة تحت رحمة الاحتلالات المتعاقبة.

وعلينا أن نعترف عمومًا ، أن منطقة الشرق الأوسط منذ غزو الإسكندر المقدوني في القرن الثالث قبل الميلاد ، ما زالت تنتقل من احتلال لآخر ، ومن حكم أجنبي لغيره. وما حدث في العراق وليبيا وسوريا تمهيد أولي لمستقبل المنطقة في القرن الحادي والعشرين.

ويُلاحظ ، رغم فداحة الخسائر ووحشية الممارسات وضياع الأمل ، فإن أداء بلدان المنطقة لم يتغير عن سابقه ، بل زاد سوءًا عندما وضعت رهانها في مشجب الأجنبي ، متأملة النجاة لنفسها على حساب شقيقاتها ، متناسية أحداث الماضي.

وأن العالم عمومًا ينظر للعرب من جهة ، وللمسلمين من جهة أخرى نظرة

واحدة ويتعامل معها وفق أجندة واحدة، ولا يفضل إحداها على سواها، إلا وفق خطة السراكيل والحرب بالنيابة.

إن الأزمة الأساسية في مجتمعات الشرق الأوسط هي أزمة تربوية اجتماعية، تتمثل بالفرد. وما المجتمع غير مجموع أفراده.

ومن غير وعي اجتماعي ويقظة وعي - حسب تعبير توفيق الحكيم - ، والبدء بتوقيع (عقد اتفاق اجتماعي) لازم للبدء بإصلاح تربوي ثقافي اجتماعي، يكون بداية وقاعدة للعمل السياسي والتشريعي لتحرير الإنسان العربي من العبودية والوصاية.

لقد قفزت بلدان كثيرة للأمام مثل تركيا وماليزيا وإيران، بينما بقيت البلدان العربية تراوح في خلافاتها العقيمة ودورانها على نفسها. ومن غير تجاوز الخلافات البينية وتبني خطاب استراتيجي موحِّد، لا أمل في انقاذ مستقبل الدولة العربية، أو تغيير طابعها القمعي التسلطي والاغترابي.

عن الديمقراطية

الديمقراطية كلمة إغريقية واصطلاح سياسي لوصف نظام يعتمد على انتخاب ممثلين عن الشعب يساهمون في وضع القوانين ورسم السياسات ، إلى جانب الحكومة. كما عرف الإغريق الحكم الدكتاتوري عند استبداد الحاكم وعدم اعتباره بمجلس الشعب.

لا شك أن الإغريق كانوا على درجة متقدمة من الوعي والثقافة كما يتضح من ريادتها الفكرية واجتماعها على أجيال من الفلاسفة العظام على مدى قرون طويلة. وتعود كثير من أصول المعارف والأفكار والقوانين والأنظمة والاصطلاحات إلى منتجاتهم.

لكن الديمقراطية الحديثة تدين لمرحلة ما بعد الثورة الفرنسية. مع أهمية ملاحظة أن مفهومها وتطبيقها كان يختلف كثيرًا عما هو اليوم.

وقد كان للثورة الفرنسية التي قادتها النُخبة المثقفة الفرنسية وصاغت خطابها الفكري والاجتماعي أثرٌ كبيرٌ في تعديل مفهوم الديمقراطية وإعطائها نسغًا حيويًا.

ونجد أن مبادئ الثورة الفرنسية الثلاثة (العدل ، الحرية ، المساواة) تصبح هي القاعدة الأساسية لنظام الحكم المدني الديمقراطي.

الديمقراطية من أساسها - في عهد الإغريق - كانت ديمقراطية نخبوية ، واستمرت كذلك في أوربا الحديثة. ومن أبرز ملامحها التقليدية فصل حق الترشيح عن حق الانتخاب. فمع كون حق الانتخاب نخبويًا محددًا بشروط صارمة ، فإن حق الترشيح كان أكثر نخبوية ومحدودية بفئة كبار المالكين والرأسماليين والأعيان المنتخبين من قبل الملك. كان حق الانتخاب محصورًا بالرجال فوق سن الثلاثين ولديهم أعمال ثابتة من دافعي الضريبة. كان دفع

الضريبة والعمل شرطًا أساسيًا إلى جانب الجنس. وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن للنساء الترشيح ولا الانتخاب في بريطانيا. وهو حق خاص بالمواطنين الأصليين غير المهاجرين.

أمَّا التطبيق الفعلي لحقوق الحرية والمساواة بين الناس بغض النظر عن الجنس واللون والحالة الاجتماعية والاقتصادية التي دعت اليها الثورة الفرنسية، فقد تأخرت لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي الولايات المتحدة التي كانت تدعو للديمقراطية وتقرير المصير، كان أُمراء الحرب الأهلية هم النُخبة السياسية التي منها يرشح الرئيس، فيما تأخر حق السُّود في المشاركة الانتخابية حتى صدور قانون جونسون لعام ١٩٦٥.

لقد نشأت الديمقراطية في الغرب وتطورت تدريجيًا وفقًا لعوامل وظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي. أثرت فيها ظروف وعوامل عدة، سواء في الصراع بين طبقة الملاكين والملك، أو بين ممثلي العمال وأرباب العمل وانعكاساتها على الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد.

أما على الصعيد العربي، فلا يمكن الحديث عن تاريخ للديمقراطية ولا ظروف نشأتها وتطورها، أو التطور الاجتماعي والاقتصادي المحفِّز لها. لقد نزلت الديمقراطية على المجتمع العربي والحُكَّام العرب من السماء، وبشكل لا يخلو من القهر والإلزام.

ولم يحن للآن وقت للسؤال عن مدى انسجام المجتمع العربي مع الديمقراطية، ومدى توفر الأرضية المدنية له؟... بل لا يجرؤ أحد على التصريح برأي ينفي الديمقراطية، لعدم توفر أرضيتها السياسية والاقتصادية، أو عدم تهيؤ الثقافة الاجتماعية لمتطلباتها.

وهل الساسة العرب والمجتمع على مستوى وعي بالديمقراطية وثقافتها، أم هي مجرد تقليد سياسي شكلي إجباري لنيل رضا الدول المانحة؟...

هل الفرد العربي مالك قراره السياسي بنفسه ، وقادر على حماية حقه أمام سلطة العائلة والدين والعشيرة والحزب والحكومة؟...

هذا المواطن المحكوم بالرعب والقلق وقطع الرزق والعنق ، والمفتقد لأبسط مستلزمات الحياة المادية والمعيشية وتنعدم في ثقافته مبادئ حقوق الإنسان والحريات الشخصية ، هل يوجد من يحميه ويحمي حقوقه إذا خالف تعليمات ووصاية رب العائلة والطائفة والعشيرة والمحلة والحزب ورب العمل وساسة الدولة إذا خالفهم واختار شخصًا خارج توصياتهم؟.

وما معنى الكرنفالات الدينية والحزبية التي تسبق الانتخابات ولا تخلو من لغة التهديد والوعيد لن يخالف إرادتهم وينتخب غير مرشحيهم ، فكيف بمن يميل لمرشحي جهة مناوئة لهم؟.

وهل الفرد العربي قادر على كتمان مرشحه عند سؤاله من قبل الآخرين؟... أم أن المشرفين على الصناديق والانتخابات من الثقة بحيث لا يمالئون جهة ما أو يذعنون لتهديداتها الباطنة أو العلنية.

الانتخابات والديمقراطية العربية مبكرة جدًا ، قبل استكمال مستلزمات بناء قواعد مجتمع مدني وترسيخ ثقافة مدنية ديمقراطية تقرُّ بمسائل الحرية الشخصية واستقلالية الفرد ، وعدم إلزامه بطاعة فتوى رجل الدين أو أمر الحزب وتهديد العشيرة بالبراءة إذا خرج عن الإجماع.

أخيرًا ، تلجأ بعض الحكومات للتعاقد مع شركة خارجية تدير لها عملية الانتخابات من الألف إلى الياء، وبال الحكومة والمواطن مرتاح، وكأن شيئًا لم يكن.

وبالنتيجة ، يعود السؤال عن حالة البلاد العربية اليوم في ظلِّ الديمقراطية ، وعنها قبل دخول موضة الديمقراطية الشكلية.

إن الاحتجاجات الشعبية العارمة بعد (٢٠١١م) تجيب على هذا السؤال وتشكِّل

أكبر إدانة للديمقراطية وصناديق انتخاباتها التي أباحت حقوق البلاد والعباد ورفعت شِلل المفسدين واللصوص إلى البرلمان والحكم.

الديمقراطية لا تعني حُكم الشعب ، ولكنها تعني مشاركة ممثلي الشعب في الحُكم، وأن يكون للممثلين صلاحيات وسلطة حقيقية وكلمة مسموعة، تحترمها الحكومة التنفيذية.

obeikan.com

هل الدولة شرٌّ؟!

في كثير من تناولاتنا للمفاهيم والأُطر، يغيب التمييز بين الشرق والغرب، أي البيئة الحضارية للمصطلح. فالمصطلح ككائن لغوي يرتبط بالحاضنة الاجتماعية والأرضية التاريخية المنتجة له والتي تسمه بسمات وملامح بيئية محلية أو قومية تراثية معينة.

المصطلح مثله مثل أي شيء آخر عرضة لسوء الاستخدام أو الاستغلال. وأي خلل يعتور سلامة اتصال المعنى بين المنتج والمتلقي؛ ينعكس سلبًا على الواقع بكل ما يتضمنه من شمولية جغرافية وتاريخية.

والعرب لديهم مشكلة بنيوية في مجال اللغة. فاللغة العربية هي اللغة الرسمية الفصحى المستخدمة في المكاتبات الحكومية ولغة الإعلام والتعليم والتأليف، ولكنها ليست لغة الشعب والشارع والبيت.

ثمة تساهل وتغافل مقصود عن طرق الخلافية اللغوية بين العربية الفصحى واللغات المحلية لكل بلد أو مدينة أو جماعة. والواقع أن اللغات المحكية في شرق المتوسط وجنوبه، إنما هي لغة مختلطة تضم لغاتها الأصلية القديمة ممتزجة وملقحة ببعض العربية، فاللغة المصرية هي القبطية الممتزجة بالعربية، ولغات العراق والشام هي الآرامية المخلطة بالعربية، وهو ما يقال عن اللغة الأمازيغية الشمال أفريقية الملقحة بالفرنسية والعربية. وواقع الحال هذا بعد أربعة عشر قرنًا على الحُكم العربي، مما يعني فشل التعريب لغويًا وثقافي وسياسيًا، وهي معضلة أخرى في المنظومة الإشكالية لحالة التغريب والاغتراب التي يعيشها أبناء الشرق الأوسط، وتعيق تطورهم وانسجامهم الاجتماعي في أنظمة وثقافات قهرية.

هم لا يكادون يعرفون شيئًا عن أصول لغتهم وظروف ظهورها ونشأتها

تاريخيًا. وبسبب اقترانها التراثي بالمقدس والقومي الفوقاني يرفضون معاملتها أسوة ببقية اللغات. وبين الجهل والعنصرية ، نسبوا لغتهم لمصدر غيبي فصارت لُغزًا من ألغاز الوجود العويصة كالروح والوجود وما وراءه.

المهم في الأمر ، أن منظري اللغة العربية فاتتهم الصدقية والشفافية في الربط بين اللغة وقاعدة لغات الشرق الأوسط القديمة ، كما نفوا ربطها بالبيئة الاجتماعية المحلية والمتباينة من موضع لآخر ، مما انعكس في تباين الظواهر اللغوية.

اللغة العربية في فقهها تختلف عن اللغات الأخرى باختلاف العقليات. فالعقلية العربية المتمثلة بالتسليم والمطلق والغيب ، انعكست في لغة ترتبط المباني اللفظية فيها بمعاني جاهزة منزلة، لا يدرك المتكلم سِرَّ الصلة بينهما.

أي أن المعنى في اللغة العربية ليس اشتقاقيًا. والسبب أن اللغة العربية لا تقوم على قاعدة تركيبية أو تحليلية، ولا تستند إلى وحدات جزئية أو جزيئات (كما في اللغة الألمانية مثلاً) ، مثل المركب الكيمياوي ، بحيث تتغير الخواص والمعطيات، مع اختلاف نوعية الوحدات الجزئية المشكلة لها. والسبب في ذلك هو انسجامها مع العقلية التسليمية التي لا تعرف المناقشة والدراسة.

فالتفكير والتحليل يختلف عن لُغة المُسَلَّمات والمفاهيم المجرَّدة والمطلقة ، فالطفل الذي يتعلم العربية لا يعرف علاقة اللفظ بهذا المعنى. وقد حصل في مرحلة ما بعد السنة الثالثة ، إذ كان أحد الأطفال يتعرف على الأشياء ويسأل ذويه/وكلما تعرف على اسم شيء تبعه بسؤال (لماذا؟)... وعندما قيل له إن اسم هذا الشيء (بقرة) سأل فورًا (لماذا؟) ، فقيل له لأنها بقرة... فرفع يده وأشار بها إلى شيء آخر وقال (بقرة)!، فقيل له على الفور : (لا؟؟ هذه ليست بقرة. هذه بقرة هنا)!. ولكن الطفل ألح بذكائه (لماذا؟)... وحين يعجز ذووه عن تقديم الجواب يعود ويستخدم الكلمة لوصف أشياء أخرى.

فالأهل منذ الصغر يفرضون على أطفالهم عقلية تسليمية مطلقة كلية لا تحترم التفاصيل والجزئيات ولا تتقبل المناقشة أو التفكير والأسئلة (•). بل أن الكبار غالبًا ما يتندرون من كلام الأطفال وأسئلتهم العويصة.

•

الدولة في اللغة العربية لفظ مستحدث ليس له أصل في حياة العرب وبيئتهم التراثية.

ويحاول اللغويون إعادته لأصل ثلاثي مجرد (دال/يدول)/والتي هي تحريف أو (تصحيف) بحسب المصطلح اللغوي (lignguistic) من الفعل (دار/يدور)، والأصل فيه أن الأشخاص/الزعماء يتعاقبون عليها/فهي (دولة بينهم !=دائرة عليهم).

نقارن ذلك بالمقابل الغربي، الأوربي والمشتق من أصول إغريقية ولاتينية، نجد أن اللفظ هو (state, staat) في كلٍّ من اللغتين الإنجليزية والألمانية، ومعناها (حالة/وضع). أي أن المعنى يعود على أصل الشيء وكينونته أو خصائصه.

والوضع أو الحالة تعود على الطبيعة في الفلسفة. فكلُّ ما في الكون/الأرض/الحياة/البيئة له حالة أو وضع معين.

وتوصف الحالة بأنها (طبيعية، عادية، جيدة، ملائمة، مستقرة).

فالدولة لدى الأوربي لا ترتبط بالشخص أو الشخصيات، وإنما لها استقلالية ذاتية، ولا تخضع للتغير المستمر. بمعنى أن مرجعية الدولة الغربية في ذاتها، بينما مرجعية الدولة العربية تعود على الحاكم. ونحن نستغرب لماذا تضطرب

• عرض يوتيوب التمدن قبل مدة فيلمًا عن مدارس "إنسانية" خاصة في روسيا يتم فيها استخدام طريقة المناقشة والتحليل في التعليم وتشجيع الأطفال الصغار على المشاركة وتدعيم إمكاناتهم الذاتية في هذا المجال.

البلاد وتتبعثر عند موت الحاكم، ونخاف من تغيير الزعماء وكأننا نعبر من عهد إلى عهد، ولا تضطرب الدولة أو البلاد والحياة الغربية عند تغير الحكام والحكومات.

هذا الأمر ينعكس في صورة علاقة/موقف الحاكم من الدولة، ونظرة/موقف الشعب من الحاكم، في كل من الشرق والغرب على حدة.

فالعربي يعتبر الدولة دولته، وهو متفضل على الناس بولايته عليهم، وله حق السلطان والاستبداد، بل هو فيها (على شبه الإله في الأرض/الكون)، يحيي ويميت، يغني ويفقر، يبني ويهدم، ولا يحق لأحد سؤال أو اعتراض، وإنما العكس. وكل من يموت في سجونه أو حروبه أو يفقد صحته أو أحد أعضائه فهو (فداء) للحاكم، بما يقابل (القربان) المقدَّم للآلهة.

الحالة مختلفة في الغرب، حيث يجد الحاكم نفسه مديناً للشعب في مركزه، ولذا يعمل على خدمة البلاد والالتزام بردّ الجميل لشعبه والذين رشحوه أو انتخبوه وساندوه. فهو لا يتسلط على الدولة أو الناس، وإنما موقعه في نقطة وسط بين الشعب والدولة. وعندما ينتخب الشعب شخصًا آخر يحترم اختيارهم ويعود إلى بيته أو حياته السابقة.

وفي الأسبوع الفائت شهدت عدة دول أوربية انتخابات جديدة وتغيرات في الرؤساء، لم يعترض أحدهم على نتائج الانتخابات أو يلتصق بكرسي الحكم، ودون أن تعتريهم أيّ مشاعر حقد أو احتقان وتهديد ووعيد ضدّ الذين لم ينتخبوه أو يعيدوا ترشيحه وانتخابه.

أما في بلادنا العربية فيعتقد كلّ من (اعتلى العرش)[•] أنه الوحيد الجدير بالكرسي ولا يتركه إلا بالموت. في التراث السياسي يروى أن الملك سليمان إذ مات على عرشه، بقي على نفس جلسته مدة طويلة (عام تقريبًا) دون أن يفطن

• قارن التعبير الديني [ثم استوى على العرش...].

أحد لموته أو يجرؤ على إزاحته، وربما اعتقدوا أنه تألّه في مكانه وخشوا غضب السماء إذا حركوه.

والمعروف أن الدولة انقسمت وضاعت من بعده.

فالحاكم العربي الذي يتفنن في تبرير جدارته الفريدة بالحكم بمسوغات دينية أو طائفية أو أساليب عسكرية وسياسية، لا يتخلى عن الكرسي عن قناعة أو رضا، حتى لو طال جلوسه أو تجاوز قواعد الدستور، أو قرفت منه الجماهير.

لماذا؟... لأنه فوق الدولة وفوق الدستور وفوق الشعب، وإذا وجب رحيله، فلا بدّ أن يحلّ الخراب من بعده. وطالما جرى التلويح بحدوث حرب أهلية إذا أزيح قسرا.

وما زالت بلدان مثل العراق ومصر وسوريا والأردن، تعيش أوهام وكوابيس حصول حرب أو فتنة، وذلك كرادع نفسي وفكري عن التطلع للتغيير أو التمرد على الحاكم.

ارتباط صورة الدولة بالحاكم، ليس مسوغا لانتشار الفساد والرياء، وإنما لتعطيل آلية الدولة والقانون، وتحولها إلى ولاية أو مشيخة تجري بحسب رغبة الوالي ونزوة الشيخ.

فلا مبادئ ولا ثوابت ولا مشاريع تنمية اجتماعية وبناء، إلا بحسب ارتخاء مشاعر السلطان واستمتاعه بالحفاوة والمديح والتبجيل والنساء

فلا اعتراض ولا اقتراح ولا نقد، بل الطاعة، الطاعة دائمًا من البيت والعائلة والعمل والجيش إلى أعلى مركز في البلاد.

الدولة جاهة، والحكم صدقة...

وأطيعوا الله ورسله وأولي الأمر...

•

الجانب الآخر في مجال المقارنة وسلبيات النظرة العربية، ينعكس في موقف الناس من الدولة بين الشرق والغرب.

فالفرد الغربي يجد نفسه جزء من الدولة وهي جزء منه، تعمل في خدمته ويعمل في صيانتها. يخدمها وتخدمه، ليست هي فوقه وليس هو دونيا لها.

ويفصل الغربي بدقة بين الدولة، والدستور، والهوية الوطنية، وبين الحكومة التنفيذية أو الحاكم أو البرلمان كمتغيرات وجدت لتقوم بإدارة عجلة الدولة والبناء والتقدم.

الصورة عند العرب معاكسة تمامًا، حيث يجد العربي نفسه ضحية لتسلط الدولة ومؤسساتها، ضحية للاستبداد والفساد وسوء الظن.

وهو في نظر الحكومة متهم وغير جدير بالثقة أو الخير، ولذلك تستخدم إدارة الدولة معه أساليب غير محترمة ولا متحضرة في التعامل.

العربي يحكمه الشرطي أو رجل الأمن وجماعات الأمر بالمعروف، أو الموظف الفارغ والمتكبر.

ويتسم الخطاب اللغوي – الحكومي – بالصلافة والعنجهية والازدراء والتحقير والطرد أو التجاهل (لغة السيد والعبد/لغة الطاهر البار مع الخاطي النجس).

ومن التراث العربي الزراية بأشكال الناس، وتقييمهم بحسب مراكزهم وعوائلهم وصورهم، ونسبة كل شيء لإرادة السماء.

المعاملة السيئة تنتج تراكمات نفسية احتقانية داخل الشخصية، وهذه تبحث عن ثغرة للتنفيس والتغبير، ينعكس في كراهة الفرد للبيئة والممتلكات العامة ورموز الدولة والسلطة وحتى الناس الذين معه.

فسوء الظن وانعدام الثقة ومشاعة احتقار الفوق للدون هو تأسيس لثقافة اجتماعية سيئة يتم توارثها عير الاجيال، بكل ما لها من انعكاسات كارثية.

وهكذا تكون الفكرة السلبية الخاطئة لمؤسسة الدولة ضحية للوجدان الشرقي، بين غرور الحاكم ونزعاته الاستبدادية من جهة، وموضع انتقام وكراهة المواطن المحروم من حقوقه.

وفي كثير من الأحوال، تشكِّل مواقف المواطنين وتصرفاتهم النفسية المحتقنة، دافعًا لمزيد من الاستبداد والشرّ من جانب الحاكم والحكومة.

يستخدم البعض تعبير التفاهم أو التفهم لتنفيس الاحتقان بين الحاكم والمحكوم، لكن الحاجة الحقيقية تتمثل في تضحية الحاكم وتجرده ورفع مستوى وعي المجتمع السياسي تجاه الحياة والدولة والعالم. وتحقيق نقلة ثقافية اجتماعية، لتمتين أسس الانتماء بين الفرد وبلده.

الدولة مؤسسة حضارية ابدعها الفكر البشري لتنظيم حياة المجتمع وإدارة موارده وقدراته، وتأمين الاحتياجات والمتطلبات التي تضمن لأبناء البلاد مستوى لائقا من الحياة وضمانات الرفعة والتقدم. ولكنها في النموذج العربي تنقض على نفسها وتدمر أُسس الحياة الكريمة اللائقة والتعايش المشترك والتطلع للأمام.

والعجز عن التصحيح وإضاءة المفهوم وتغيير الصورة التقليدية، يشيع مزيدًا من اليأس والخيبة لدى المواطن، مما ينعكس على نظرته المتشائمة للحياة والعالم.

ورغم أن العرب قرفوا من أوضاع بلادهم ويئسوا من الحلم، وهاجروا إلى دعة الغرب واستقراره، فالكثيرون يجترون عقلياتهم وتراثهم الذي هو سبب تشريدهم وخراب بلادهم، فهل من مفكِّر ؟!...

هل للدولة أخلاق؟

الدولة مؤسسة معنوية يحرِّكها مجموعة من البشر، يرسمون سياساتها ويسبغون عليها صيتها وصفاتها. فما يقومون به يُنسب إليها، وما يُنسب إليها؛ يتحمل مسؤوليته ساستها.

وفي ثمانينيات القرن الماضي صدر قرار رسمي في العراق، أن كل شتيمة ضد الدولة أو واحدة من دوائرها، يُعاقب صاحبها بالحبس.

الحجر هو مجرد حجر جامد ميت، لكن الإساءة للحجر يعتبر تجاوزًا ومروقًا وزندقة... هذه البديهية أو المعادلة البسيطة كانت وراء مراوغة مقيتة في الفكر السياسي، وبشكل أشكل على الناس كيفية تحديد موقف من الدولة وفهمها. فتارة يتم تأكيد وحدة الدولة والحكومة، وتارةً أخرى تتملص الحكومة من بعض سياسات الدولة وتعتبر تراكمات ماضوية أو شخصية جدًا لأشخاص تتنصل منهم الحكومة.

واقع الحال أن مرجعية الدولة في الفقه السياسي ليست واحدة، ولابد من تمييز بين المرجعية التقليدية البدائية، وبين المرجعية الدستورية الحديثة كما أفرزتها الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر. وأن معظم دول العالم تعتمد على النموذج الكلاسيكي العائدة جذوره لدول سومر والفراعنة والصين، عندما كان الحاكم هو الدولة والدولة هي الحاكم.

في تاريخنا المعاصر، لا شيء يعلو على إرادة الحاكم ورغبته، في واقع الحال. وهو نفس النظام السائد في النموذج الإنجليزي والأميركي، محاطًا ببعض المزوقات البديعية والأُطر الحديثة التي لا تمس جوهر القرار السياسي الخاضع لإرادة الحاكم ونزعته الشخصية. وتتجلى هذه الظاهرة على أشدها في السياسات الخارجية وسيما الحروب الكبيرة، كما هو حاصل الآن، والبعيدة كل

البعد عن القرار الشعبي أو حتى البرلماني. وما تزال اللجان التحقيقية في إنجلترا وواشنطن قاصرة عن تحديد مسؤولية حرب العراق، ولا أحد يأتي على ذكرها اليوم. ومع تبادل الاتهامات بين بلير وبوش ولندن وواشنطن، فلم ينعكس أثرها على أي من الحكومتين، ولا غيرت في سياساتهما الحربية في منطقة الشرق الأوسط ووسط أفريقيا.

يختلف الأمر كثيرًا، وكان سيختلف حتمًا، وينعكس على السياسة الدولية ومستقبل العالم، لو كانت الدولة الإنجليزية والأميركية تقوم على المرجعية الحديثة كما هي في فرنسا وإيطاليا وألمانيا. فالآلية الديمقراطية الشعبية قبل البرلمانية أكثر حضورًا وفاعلية في الدول الأخيرة.

وقد يسخر البعض من هشاشة الحكومة الفرنسية أو الإيطالية التي تستقيل لمجرد خطأ أو احتجاج شعبي أو فضيحة إعلامية. بينما تغيب مسألة المسؤولية الأخلاقية لصالح صورة البطل الهرقلي الذي يهز العالم ولا يهتز... رغم كل الويلات والكوارث المنعكسة أولاً وأخيرًا على الشعوب وليس أشخاص الحُكَّام.

وزراء ورؤساء وزارة في فرنسا وإيطاليا أقيلوا وقُدموا للمحاكمة. بينما يندر سماع أمثلة لها في إنجلترا والولايات المتحدة التي تعتبر نفسها ملاك الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، وهي دائمة التشهير والنيل من بلدان الاتحاد الأوربي الضعيفة الأداء ولا تحذو حذو لندن.

ديغول الفرنسي احترم الاحتجاجات الشعبية والرأي العام الفرنسي فأصدر قرار الانسحاب من الجزائر عام ١٩٦١م، بينما لم تفلح المظاهرات والاحتجاجات الشعبية والسياسية حول البيت الأبيض وداوننغ ستريت في تغيير قرار حكوماتها في الحرب المخططة سلفًا أو دفعها للاستقالة. وقد أكمل كل من بوش وبلير ولايتيهما المزدوجة. أما إقالة بلير من الحزب فجاءت من داخل حزبه، وليس بفعل الرأي العام. فلا البرلمان ولا القضاء ولا الإعلام ولا الرأي العالم الشعبي وما يسمى المعارضة السياسية، جرؤت على المطالبة بمساءلتهما

وتقديمهما للمحاكمة، رغم وجود شبه إجماع على ارتكابهما جرائم حرب وإبادة ضد الإنسانية.

إن الديمقراطية الغربية بحسب النموذج الإنجليزي هي ديمقراطية شكلية دبلوماسية فارغة المضمون ، ولم تفلح في المساس بالقرارات الأساسية والسياسات الخارجية تحديدًا التي تخضع لعوامل ومؤثرات سياسية عُليا.

لا يفوتنا هنا التنويه، عن صورة فاعلية الديمقراطية الإنجليزية أيضًا. فعضو برلمان أو شيوخ يقال من المجلس لأنه يقود عجلته بسرعة فوق المقررة، أو يستخدم المواصلات العامة بدون تذكرة.

بعبارة أخرى، إنها ديمقراطية الصغار، الذين يتم تقديمهم أكباش فداء من وقت لآخر ، لصيانة صورة الدولة الحديثة وإيمانها بالمساواة والعدل، كما تروِّج له وسائل اعلامها.

إن مفهوم الإرادة الشعبية ما يزال هشًّا، لهشاشة الوعي الشعبي. واليوم تسود حالة من الانحطاط الثقافي الإمبريالي العام، مما يجعل سدًا بين تاريخ القرن العشرين وما بعده ، ويختزل أي احتمال استعادة الإرادة والمصلحة العامة لسياقها الطبيعي.

الطُغاة هم الأكثر شعبية

هذا ما صرَّح به مخرج إيطالي. أن ما ننتجه من أفلام يتناول شخصيات الطُغاة وآثارهم السياسية والعسكرية. الجمهور يقصد السينما لمشاهدة أفلام هرقل وسوبرمان والرجل الوطواط وترنتي وحروب الفضاء وأفلام العنف الأمريكي والياباني. أفلام تمجِّد العنف والفردية والبطولة الخارقة.

أين هي الأفلام الاجتماعية والواقعية الاشتراكية والفرنسية الحديثة، والأفلام المندِّدة بالحرب وبشاعتها وانتهاكاتها الأخلاقية والقانونية؟. كلها أُودِعت الأرشيف بقدرة قادر، وانتشرت مكانها أفلام وألعاب وأجهزة وسياسات تمجِّد العنف والتطرف وتنشر الرعب والقلق وتخترق الأعصاب والمشاعر.

ما ينطبق في السينما والثقافة، ينعكس في انتشار الرياضات العضلية مثل كرة القدم في النصف الأخير من القرن العشرين، في خط متساوق مع موجة الأغاني الغربية المعتمدة على الزعيق الإلكتروني وجماهير المراهقين الذين يسافرون مئات الأميال وينتظرون أيامًا وساعاتٍ وقوفًا لمشاهدة نجم روك أو بوب أو راب يخلع قميصه على المسرح أو يلقي بقبعته أو شاله نحو الجمهور، وسط هستيريا وزعيق عصبي.

هل الشعب ينتج النجم، أم النجم ينتج الشعب؟... لو لم يذهب الناس للمسرح أو السينما، لماتت حركة المسرح والسينما. ولو لم تخرج الجماهير لاستقبال القائد وتهتف له، لما تمادى القائد في عظمته وتقمَّص صورة المعبود.

الشعب ليس عبدًا بالتأكيد. هذا أمر يرفضه الناس قبل منظِّري العلوم السياسية ومروِّجي حقوق الإنسان. لكن الأشياء بالأفعال وليست بالزعم. مأساتنا هي التمادي في استخدام اللغة وتصديقها إلى حد صارت هي الواقع البديل الذي يختزل ويهمش -وفي أحسن الأحوال يزوق - الواقع البشري المتهالك.

فالإنسان يحتاج العودة لنفسه ، والتحرر من الصور والشعارات الاجتماعية والسياسية لِما ينبغي ويجب.

يقول بعضهم ، وفي إطار المدرسة الغربية الحديثة لرفع معنويات الفرد ودفعه لتجاوز الواقع ، أن الإنسان هو ما يريد أن يكون عليه ، أو يفكِّر فيه. لكن لا شيء ينبغي أن يتجاوز الواقع ويقفز عليه.

في حفلة للنجم البريطاني التون جون، أطلق سلسلة من الشتائم، تناول قسمٌ منها بعض العاملين في المسرح ، وعلَّقت إحدى الحاضرات : أن التون جون قد يكون نجمًا مشهورًا ، ولكنه ليس شخصًا جيدًا بالضرورة !.

هذا التوصيف الدقيق يختصر نقطة الضعف البشري في الانقياد وراء ما يسوؤه ويؤلمه، وهو يدرك أنه يسوؤه ويؤلمه كما يسوء ويؤلم العموم.

جرِّبْ أن تحضر حفلة موسيقية ، أو قراءة أدبية ، أو محاضرة فكرية. قبل كل شيء يتطلب من الحضور الهدوء التام ، التركيز التام ، الخروج من ذواتهم والانصياع لما يسمعون. حضور هذه المناسبات تراجع كثيرًا وصار لا يتجاوز اعداد الأصابع.

الإنسان كائن صوتي، ظاهرة صوتية، هوس فيزيائي.

يمكن منع الإنسان من الطعام والشراب والنوم والتفكير ، ولكن لا يمكن منعه من الكلام والصراخ. الصراخ هو أبرز ملمح في الاجتماعات العامة في الأعراس أو المآتم أو الاحتجاجات والمناسبات الشعبية.

وهنا يتمثل أكبر وأخطر هفوات الأنظمة التعسفية عندما تمنع الناس من الكلام والتعبير عن جيشاناتهم. وفي الغرب ، توفِّر حفلات كرة القدم وأغاني البوب والراب ونوادي الديسكو فسحة للصراخ والتعبير عن الكبت المكنون.

فالكائن البدائي الذي كانه الإنسان قبل مليون عام، ما يزال قابعًا هناك، لم يندثر تمامًا ، ولم ينجح التهذيب والتحضر في تقليم أظلافه وأظافره، وهو يجد فرصته

بفعل الكبت والضغوط النفسية التي تراكمها منتجات التكنولوجيا الإلكترونية والتعسف الاجتماعي الإمبريالي، فيتوفز وينطلق من قمقمه.

ليس من الغريب هنا السؤال عن مدى خيبة البشرية، أو فشل المدنية والحضارة في إنتاج واقع جديد يستجيب للحاجات الأساسية ولا تسوده بؤر التوتر والزغل.

فشعبية الطغيان... أو الدكتاتور في صورة تجسده الشخصي، إنما هو بطاقة عودة مجانية إلى طفولة البشر السحيقة؛ طفولة الكفالة العامة وانعدام المسؤولية في مجتمعات العبودية والقنانة التاريخية.

فالطفولة، مهما بلغت من المرارة والشظف، تبقى جميلة في ضمير الإنسان، وكلما هرم ونأت به الأيام والآمال والآلام، ازداد حنينًا وتوقًا لملامح طفولته، واليد التي تمسح هواجسه، مهما امتلأت من تغضنات.

obeikan.com